الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.457

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
28 December 2005
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الثانية والعشرون

محضر موجز للجلسة ٤٥٧

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة غونزاليس

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأولي لميانمار (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

00-26122 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأولي لميانمار (تابع) (CEDAW/C/MMR/1)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذ السيد مرا والسيدتان وين وتانت (ميانمار) أماكنهم حول طاول اللجنة.

٢ - **السيد مرا** (ميانمار): قال إن وفد ميانمار سيحاول الرد على تساؤلات اللجنة وتعليقاتها رغم أنه يتعذر نظرا لضيق الوقت الحصول على جميع البيانات المطلوبة.

٣ - وأضاف أن أعضاء اللجنة تلقوا الوثائق التالية: ''خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة''؛ و ''دليل مؤشرات تنمية الموارد البشرية لعام ١٩٩٨''؛ و ''العنف ضد المرأة'' و''رابطة رعاية الأمومة والطفولة في ميانمار، ١٩٩٨''؛ و ''وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين، ١٩٩٧''؛ و ''برنامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/ومن الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في ميانمار''؛ و ''رابطة المشتغلات بالأعمال الحرة في ميانمار''؛ و ''وضع المرأة في ميانمار''؛ و ''البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في ميانمار''.

٤ - وذكر بأن بعض أعضاء اللجنة طلبوا تقديم معلومات عن تنفيذ عملية المؤتمر الوطني، ومشاركة العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية في هذه العملية وعن الدستور الجديد الذي ينكب المؤتمر الوطني على صياغته.

٥ - وابتدأ بتقديم بعض المعلومات الأساسية عن الحالة السائدة في ميانمار إذ لا بد لفهم وضع المرأة والأطفال إبان الصراعات المسلحة ومشكلة إعادة التوطين القسري المزعومة من فهم ظاهرة الثورات العرقية في بلده. وقال إن تاريخ ميانمار حافل بالثورات المسلحة التي قامت بها جماعات عرقية وتعزى هذه الثورات أساسا إلى سياسة فَرق تَسُد التي كانت متبعة إبان الاستعمار. وبذلت الحكومة جهودا حازمة للمصالحة مع الجماعات المسلحة من مختلف الأعراق القومية وسلمت ١٧ جماعة من أصل ١٨ جماعة مسلحة أسلحتها وهذه هي أول مرة يقوم فيها هذا العدد الكبير جدا من الجماعات بتسليم الأسلحة مقابل السلام.

٦ - وبغية توطيد هذا السلام، طُرحت خطة طموحة لتنمية المناطق الحدودية والأعراق القومية في البلد بتكلفة تفوق ١٥ بليون كيات. وشاركت الأعراق القومية مشاركة نشيطة في الجهود الإنمائية في مناطقهم كشركاء متساوين مع الحكومة. و لا زالت هناك جماعة واحدة فقط تتبع سياسة خوض الثورات المسلحة وهي اتحاد كارين الوطني وهو اتحاد يتقلص حجمه بوتيرة سريعة نتيجة تسليم العديد من أعضائه أسلحتهم مقابل التمتع بالسلام.

٧ - وإزاء القلق الذي أبدي بشأن وضع المرأة والأطفال في القرى المعاد توطينها في المناطق الحدودية حيث لا زال اتحاد كارين الوطني نشيطا، قال إن الادعاءات المتعلقة بإعادة التوطين القسري ادعاءات لا أساس لها من الصحة. إذ أُعيد توطين سكان القرى في مناطق أكثر أمانا لحمايتهم من الأعمال الوحشية التي يقوم بها الثوار. وتلبى احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والملبس والمأوى وليست هناك أي مخيمات للاجئين على الحدود بين ميانمار وبنغلاديش باستثناء مخيمات عبور العائدين التي تلبي احتياجات اللاجئين الأساسية قبل عودتهم إلى ديارهم. وليس هناك أي تمييز على أساس نوع الجنس في خدمات الرعاية المقدمة إلى العائدين وينفذ برنامج إعادة اللاجئين إلى الوطن وفقا للاتفاق المبرم بصورة ودية بين البلدين. وقد تكون هناك بعض المشاكل الصغيرة لكن ليس هناك أي سبب للقلق لهذه الدرجة.

٨ - وأكد أن الهدف الذي تتوخاه الحكومة هو إقامة مجتمع ديمقراطي موضحا أن الاجراءات السياسية اللازمة لبلوغ هذا الهدف تتخذ في إطار المؤتمر الوطني حيث يعمل ممثلو الأعراق القومية والأحزاب السياسية والوفود من مختلف المشارب معا لصياغة دستور ديمقراطي جديد يعكس تطلعات الشعب.

٩ - وتعقيبا على التساؤلات المطروحة عن أسباب إلغاء انتخابات ١٩٩٠ والخطوات المتخذة للتعامل مع السيدة داو أونغ سان سوكي، أوضح أن المهمة الرئيسية للممثلين المنتخبين في انتخابات ١٩٩٠ تتمثل في وضع دستور جديد وليس في تشكيل حكومة جديدة. وأكد أن دستور ١٩٤٧ يعتبر دستورا قديما عموما و أن دستور ١٩٧٤ قد صيغ في ظل نظام الحزب الوحيد. وخلص إلى أن المسؤولية التي تقع على الحكومة هي توفير المساعدة اللازمة لصياغة دستور جديد ونقل السلطات إلى الشعب.

١٠ - ومضى يقول إن العملية السياسية الراهنة قد تبدو بطيئة و لكن حساسية القضايا المطروحة وآثارها البعيدة على مستقبل البلد يجعل من المهم بمكان أن يعمل المؤتمر الوطني بصورة بطيئة ومنتظمة لكفالة مصالح جميع الأعراق القومية وتفادي الشوائب التي شابت الدستورين السابقين. ولعل الوصول إلى توافق الآراء يتطلب وقتا كثيرا، غير أن الديمقراطية المنبنية على توافق الآراء أمتن بنيانا. وسيتيح الدستور الجديد انتخاب حكومة جديدة بصورة ديمقراطية.

١١ - ولتوضيح الخطأ السائد بأن السيدة داو أونغ سان سوكي قد فازت بالانتخابات المنظمة في عام ١٩٩٠ وبأنها تخضع للإقامة الإجبارية، قال بأنها كانت ممنوعة من ترشيح نفسها للانتخابات في عام ١٩٩٠ بسبب ولائها لبلد أجنبي. وذكر بأن البند ١٠ (هـ) من قانون الانتخابات البرلمانية، وهو بند قانوني يمنع المرشحين الموالين لإحدى البلدان الأجنبية من المشاركة في الانتخابات، كان من اقتراح أبيها اللواء أونغ سان الذي أدرجه في دستور عام ١٩٤٧. و لم تكن خاضعة للإقامة الإجبارية إذ كان بوسعها التنقل بحرية في منطقة يانغون؛ وكان بوسعها القيام بالمهام الاجتماعية بل وحتى الاتصال بالدبلوماسيين.

١٢ - و أضاف أن حريتها قد قيدت في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ بموجب البند ١٠ (ب) من قانون ١٩٧٥ القاضي بحماية الدولة ممن يودون النيل منها بأعمال تخريبية، وهذا التقييد هو أخف ما يمكن أن يتخذ ضدها بموجب القانون الجنائي المعمول به. وباعتبارها امرأة واحتراما لأبيها، وفرت لها السلطات الرعاية بشتى الوسائل الممكنة بترتيب فحوصات طبية منتظمة لصالحها وتوفير ما يلزمها من رعاية طبية والسماح لها بالمراسلة مع أفراد أسرتها وتلقي مقالات مختلفة منهم. بل سمح لها بتنظيم حفلات دينية في محل إقامتها.

١٣ - واستطرد يقول إنها اتخذت، بمجرد رفع أمر تقييد حريتها في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، موقف مواجهة مع الحكومة. وقررت العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، التي كانت حتى ذلك الوقت أكبر فريق يشارك في المؤتمر الوطني، انسحابها من طرف واحد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وبدأت سلسلة تصادمها مع الحكومة متخذة جملة من التدابير المزعزعة للأمن والخطيرة للغاية للحيلولة دون الانتقال السلمي والنظامي إلى النظام الديمقراطي. وكانت داو أونغ سان سوكي تهدد الحكومة بـ ''عظائم الأمور'' ما لم تدخل في حوار مع العصبة. وباءت محاولات الحكومة للتواصل مع العصبة بالفشل إذ اتخذت العصبة خطوة خطيرة بتشكيلها لجنة من ١٠ أفراد لتمثيل البرلمان، و هو ما يشكل انتهاكا للقوانين المعمول بها. وليس هناك طبعا أي أساس قانوني يمكن أن تستند إليه لتشكيل لجنة من أجل تمثيل برلمان لا وجود له. واتخذ أعضاء العصبة قرارهم بالاستقالة في

حرية ودون إكراه أو إرهاب من قبل الحكومة وعكس ذلك نوعا من الإحباط لأن داو أونغ سان سوكي تتبع سياسة الانتقام البليغ وتدعو بلدان أخرى إلى الامتناع عن الاستثمار وفرض عقوبات اقتصادية على ميانمار. ومضى يقول إن سياسة المواجهة التي تتبعها قد سببت استياء بليغا لدى السكان، بل إن هناك تقارير إعلامية دولية تفيد بأنها طردت أعضاء منتخبين من حزبها لأنهم عارضوا أفكارها. وقال إن ميانمار كانت تحبذ أن ترعى بنت بطل وطني بعناية وحنو غير أن وسواس التغيير السياسي من خلال التخريب البالغ قد ركبها.

١٤ - وأكد بأنه ليس هناك أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة في ميانمار إذ تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل بموجب القانون في المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية. وسيتضمن الدستور الجديد أحكاما تكفل المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون.

١٥ - وفيما يتعلق بالتوصيات التي قدمتها لجنة التحقيق التابعة لمنظمة العمل الدولية بموجب اتفاقية إلغاء السخرة، قال إنه يود إبلاغ اللجنة بأن حكومة ميانمار قد أصدرت الأمر رقم ٩٩/١ المؤخر ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ للمواءمة بين قانوني المدن والقرى لعام ١٩٠٧ والأوضاع المتغيرة في البلد. وأكد أن هذا الأمر ألغى الأحكام المسيئة إلى كرامة الشخص في القانوني،ن موضحا بأنه ينبغي الامتناع عن تسخير الأشخاص بموجب القانونين واتخاذ إجراءات قانونية ضد أي شخص لا يلتزم بهذا الأمر. وقد نشر هذا الأمر في صحيفة ''نيشينال غازت'' وعمم على جميع أجهزة الدولة والوزارات والهيئات الإدارية المحلية وعلى وسائل الإعلام المحلية والدولية. وقد نجح هذا الأمر، الذي يحظى بقوة القانون، في وضع حد لتسخير الأشخاص من المناطق الريفية والقاصرين في جميع أنحاء البلد. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، بلغ وفد ميانمار منظمة العمل الدولية بما اتخذته الحكومة من إجراءات حسب الأصول.

١٦ - **السيدة وين** (ميانمار) أشارت إلى الهيكل التنظيمي للجهاز الوطني للنهوض بالمرأة وقالت إن لجنة ميانمار الوطنية لشؤون المرأة لجنة يرأسها الوزير المكلف بوزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين التي تم تخصيصها بوصفها مركز تنسيق وطني لشؤون المرأة إذ تضم إدارة الرعاية الاجتماعية التابعة لها قسما يعنى بقضايا المرأة ويوفر التدريب المهني ومرافق الإقامة للمشردات من الشابات. واللجنة هيئة رفيعة المستوى مشتركة بين الوزارات تعنى بوضع السياسات المتعلقة بالمرأة وتتألف عضويتها من نواب الوزراء بالوزارات المختصة ومن ممثلي النائب العام وكبير القضاة ورؤساء المنظمات غير الحكومية النسائية الرئيسية. وتوفر اللجنة التوجيه بشأن تنفيذ البرامج المتعلقة بالمرأة ولها الفضل في تيسير التعاون والتنسيق بين القطاعات.

١٧ - وبالمقابل، تعتبر لجنة ميانمار العاملة الوطنية لشؤون المرأة هيئة تنفيذية تهدف أساسا إلى الاضطلاع بأنشطة النهوض بالمرأة. وتتألف من ممثلين من الإدارات المعنية والمنظمات غير الحكومية وترأسها حاليا أستاذة. وباستثناء الأمين العام، يرأس أعضاء اللجنة الستة ٦ لجان فرعية تعنى بالتعليم والصحة والاقتصاد والثقافة والعنف ضد المرأة والطفلة.

١٨ - وفيما يتعلق بالتمويل، فإن لجنة ميانمار الوطنية لشؤون المرأة لا تمول من الميزانية الوطنية بل من تبرعات المحبين وأنشطة جمع الأموال. وقد استفادت اللجان الفرعية الستة المعنية بالأنشطة التنفيذية من أرصدة مالية متساوية، غير أن بإمكانها طلب تخصيص بعض الموارد لمشاريع محددة. وجميع أعضاء اللجان الفرعية أعضاء متطوعون. ويشارك موظفو إدارة الرعاية الاجتماعية بصورة متفرغة في أنشطة

اللجنة العاملة. وتضم اللجنة العاملة ولجانها الفرعية أعضاء من كلا الجنسين بنسبة ٣ نساء لكل رجل تقريبا.

١٩ - وأضافت أن من بين المواضيع المثيرة للقلق، حسب لجنة ميانمار الوطنية لشؤون المرأة، موضوع العنف ضد المرأة. وأوضحت بأن البحوث التي أجريت حتى الآن قد ركزّت على العنف بين الزوجين وبأن تحليل نتائج هذه البحوث يجري حاليا في البلد. وقد كشفت النتائج الأولية بأنه رغم انخفاض معدل العنف، فإن النساء يتعرضن للاعتداء الجسدي والعقلي بسبب تعاطي الرجل للكحول وقلة الدخل وانعدام التوافق بين أقارب الزوجين والخيانة الزوجية. ولا تعلم النساء جميعهن بالقوانين الموجودة لحمايتهن، ولذلك، تجرى محادثات على أمواج الإذاعة وتنظم لقاءات في المجتمعات المحلية بجميع أنحاء البلد لإذكاء الوعي بالقوانين الموجودة.

٢٠ - وأضافت أن من بين أشكال العنف ضد المرأة الإكراه على البغاء والاتجار بالنساء موضحة أن ميانمار تزخر بأكثر من ٨٠٠ ٣ ميل من الحدود مع خمسة بلدان تحيط بها وتحاول الحكومة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، مكافحة زيادة الاتجار بالنساء عبر هذه الحدود. وما دامت شبكة الاتجار بالنساء تعمل في الخفاء، فإنه يستحيل الحصول على أرقام دقيقة لكن من المعلوم أن ١٥٠ امرأة قد عدن إلى بلدهن وقد اعترض سبيل ١١٠ منهن وثمة ١٤٠ ٢ حالة اتجار في النساء والأطفال. وقد عوقب مرتكبو هذه الجرائم بمدد سجنية تصل إلى ١٠ سنوات. وكانت هناك فرقة عمل وطنية معنية بالاتجار في النساء والأطفال ولجنة حدودية تتألف من ممثلي الوكالات المختصة من قبيل الشرطة ومكتب النائب العام وإدارات المناطق الحدودية والسلطات المكلفة بالهجرة. وقامت هذه اللجنة، التي تضم في عضويتها أعضاء من كلا الجنسين و التي ترأسها امرأة، بزيارة المناطق الحدودية وجمعت بيانات من إدارات القضاء والشرطة والصحة وستعقد حلقة دراسية وطنية عن الاتجار غير المشروع في أواسط عام ٢٠٠٠.

٢١ - و فيما يتعلق بضحايا الاغتصاب، أفادت أنه ليس هناك مركز خاص بهم، لكن هناك أطباء وأخصائيون اجتماعيون يستجيبون لاحتياجاتهم من حيث الناحية البدنية والعقلية. وذكرت بأن البيان الشفوي أشار إلى تدريب مقدمي الخدمات و إلى وجود خطط لإنشاء مراكز نسائية لمعالجة الأزمات. وأفادت بأن مرتكبي جرائم الاغتصاب يحاكمون في محاكم مدنية أو عسكرية، حسب الاقتضاء، وتتراوح العقوبات المفروضة عليهم بين خمس سنوات سجنا والسجن مدى الحياة.

٢٢ - وبصدد التعليم، قالت إن من بين أهداف مشروع ''التعليم للجميع'' كفالة التحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي. وأوضح أن الحكومة تناضل من أجل تحقيق هذا الهدف وتنفذ مختلف الاستراتيجيات لهذه الغاية بالتعاون مع لجنة ميانمار الوطنية لشؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية. وأضافت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التعليم ينكبان على تنفيذ مشروع ''التحاق جميع الأطفال بالمدرسة''.

٢٣ - ورغم أن التعليم الابتدائي مجاني، فإن تكاليف الكتب والقرطاسية قد تشكل عاملا من عوامل الانقطاع عن الدراسة. وتقدم اللجنة العاملة الوطنية لشؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية مساعدات على شكل أزياء مدرسية وكتب مدرسية وقرطاسية. وليست هناك أرقام مضبوطة عن عدد الفتيات اللائي استفدن من هذه المساعدة، غير أن إحدى المنظمات غير الحكومية اليابانية والاتحاد العالمي للرابطات الدولية للسلام العالمي قد أفادت بأنها قدمت المساعدة لثلاثين طفلة في المدارس الابتدائية في إحدى القرى. وحسب كتيب ''رابطة ميانمار لرعاية الأمومة

والطفولة، ١٩٩٩''، يبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من الإعانات ٣١٩ ٧٥ تلميذا في ١٩٢ مقاطعة.

٢٤ - واعتنت الحكومة عن كثب بمعدلات تسجيل الأطفال في المدارس وبقائهم بها في المناطق الحضرية والريفية. ووفقا للتقرير، فإن التعليم غير النظامي متاح للنساء الأميات. فبالتعاون مع المجتمعات المحلية المعنية، نظمت اللجنة الوطنية العاملة لشؤون المرأة ومنظمات غير حكومية من قبيل رابطة ميانمار لرعاية الأمومة والطفولة دورات للتعلم والقراءة.

٢٥ - وردا على سؤال طرح بشأن عدد المدرسات في مختلف مستويات التعليم، قالت إن نسبة تواجد النساء في الجامعات والمعاهد المهنية تبلغ ٥٩,٧ في المائة، ونسبة النساء في المدارس الابتدائية والمستويات المتوسطة، ٧٢,٩ في المائة؛ ونسبة النساء في مدارس التعليم الثانوي، ٧٠,٥ في المائة؛ ونسبة النساء في الجامعات، ٦٩,٤ في المائة.

٢٦ - واستطردت تقول إن لغة ميانمار هي لغة التعليم في المدارس الابتدائية والمستويات المتوسطة في حين أن اللغة الانكليزية هي لغة التعليم في المدارس الثانوية والجامعات وتدرس للأطفال كلغة ثانية ابتداء من رياض الأطفال في المناطق الحضرية والريفية معا. وتشجع مختلف الفئات العرقية على بلورة لهجاتها خارج المدارس. ويعتبر قبول النساء في الجامعات رهينا بأدائهن في امتحان التعليم الأساسي في حين أن قبولهن في معهد طب الأسنان ومعاهد التكنولوجيا والزراعة والحراجة والأحياء البحرية والجيولوجيا مقيد نظرا لما تنطوي عليه هذه التخصصات من مشاق بدنية. وتمثل النساء في ميانمار قرابة نصف الأطباء وأكثر من نصف الصيادلة وأخصائيي التكنولوجيا الطبية. وثمة نساء مهندسات وكانت أول شهادة دكتوراه منحتها إحدى جامعات ميانمار من نصيب امرأتين. وضمت فصول الحاسوب التي توفرها اللجنة الفرعية المعنية بالاقتصاد التابعة للجنة الوطنية العاملة لشؤون المرأة ٥٠ طفلة في كل دورة من الدورات الست.

٢٧ - **السيدة تانت** (ميانمار): قالت متحدثة عن حضور المرأة في مستويات صنع القرار، إن هناك ٥٢ قاضية في المحاكم المتوسطة و٣٩٩ قاضية في المحاكم الدنيا و٩٥٢ محامية في هيئة المحاماة في عام ١٩٩٤. وفي الثمانينات كانت امرأة تشغل منصب المدير العام لإدارة الاقتصاد والمنظمات الدولية في وزارة الخارجية ومنذئذ بدأت المرأة تعين مديرة عامة في إدارات من قبيل إدارات التجارة والتعاونيات والمحاسبة والتخطيط الوطني والبحث التاريخي. وتمثل النساء حاليا ٢٧ في المائة من الموظفين المدنيين و٢٠ في المائة من موظفي السلك الدبلوماسي. غير أن الرجال يستحوذون على ٦١ في المائة من الوظائف العليا في الخدمة المدنية وليس هناك حاليا إلا رئيسيتين ونائبتين للرئيس في الجامعات البالغ عددها ٤٧ جامعة. وأوضحت أن السلطات تحاول، من خلال المناهج الدراسية والكتب المدرسية والأنشطة الخارجة عن المنهاج الدراسي، التوعية بدور المرأة وبإمكاناتها وتشجعها على مواصلة حياتها المهنية التي تتركها غالبا لأسباب عائلية. ولاحظت أن هناك تغييرات في البنية الأسرية وفي تقاسم الأعباء الأسرية منذ صدور التقرير الأولي لميانمار. وأكدت أن من شأن اعتماد دستور جديد ونظام ديمقراطي متعدد الأحزاب أن يزيد من عدد النساء في مراكز اتخاذ القرار.

٢٨ - وأفادت بأن كتيبا يعنى بالقوانين المتعلقة بالمرأة قد نشر بعد أن استعرضه النائب العام. وأكدت أن النساء اللائي ينتمين إلى الأقليات العرقية يتمتعن بنفس الحماية القانونية التي تتمتع بها غيرهن من النساء لكنهن يكن أحيانا تحت رحمة قوانين تقليدية عتيقة في بعض المناطق النائية. ومن المؤمل أن تتغير هذه القوانين مع ازدياد وعي النساء. ولا تنطبق قوانين العمل إلا على القطاع الرسمي أما النساء العاملات في القطاع غير الرسمي فيشتكين من الممارسات المجحفة التي يعانين منها إلى السلطات المحلية وإلى لجنة ميانمار الوطنية العاملة لشؤون المرأة التي تحيل شكاويها إلى لجنة المدينة العاملة لشؤون المرأة. وقدمت أكثر من ٣٠٠ شكوى في يانغون في النصف الأخير من عام ١٩٩٩.

٢٩ - وأكدت أن للمرأة المتزوجة الحق في تسجيل أملاكها باسمها بعد الطلاق و أن السن القانوني للزواج هو ٢٠ سنة بالنسبة للجنسين. وتجرى محادثات عن الصحة الإنجابية في المجتمعات المحلية لتوعية الفتيات بمخاطر الحمل في سن المراهقة.

٣٠ - ونظمت برامج لإدرار المداخيل لفائدة النساء في المناطق الريفية بهدف التخفيف من حدة الفقر. وتلقت نساء فقيرات يشتغلن في مجال المشاريع الصغرى ائتمانات صغيرة من المنظمات غير الحكومية. ووفرت رابطة ميانمار لرعاية الأمومة والطفولة تدريبا مهنيا لفائدة النساء والفتيات. كما منحت قروض زراعية إلى طالبيها بصرف النظر عن نوع جنسهم.

٣١ - وقالت بأن إدارة الرعاية الاجتماعية توفر المأوى والتعليم لأطفال الشوارع وأن المنظمات غير الحكومية تتولى إدارة مراكز استقبالهم. وبصدد دور وسائل الإعلام، قالت إن المجلات والبرامج التلفزية والإذاعية المعنية بشؤون المرأة ساهمت في النهوض بالمرأة. وقد أبرزت لجنة ميانمار الوطنية لشؤون المرأة الدور الهام للمرأة في برنامج مسرحي خاص نظم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٣٢ - وأكدت أن موضوع وفيات الأمهات قد نوقش في التقرير الأول و أنه ليست هناك أي بيانات مفصلة حسب الجنسين عن أمراض أخرى غير الأمراض المذكورة. ويقدر معدل وفيات الأمهات بسبب داء الملاريا بأكثر من ١٦ في الألف في حين ارتفع معدل الإصابة بالسرطان إلى ١١٧,٢ من كل ٠٠٠ ١٠٠ شخص في عام ١٩٩٤. وليست هناك مراكز فحص كافية لكشف الأمراض مبكرا،غير أنه يجري تنفيذ استراتيجية وقائية من خلال التوعية الصحية. ويتلقى الأطباء والعاملون في مجال الصحة الأساسية التدريب على قضايا الصحة العقلية وعينت وزارة الصحة أطباء نفسيين بالمستشفيات الكبرى في جميع أنحاء البلد. وسيتم مع نهاية عام ٢٠٠١ تأهيل ٧٥ في المائة من العاملين في قطاع الصحة لتقديم خدمات الصحة العقلية.

٣٣ - وأكدت أن النساء في ميانمار نشيطة جدا في المنظمات غير الحكومية. فهناك تعاونيات نسائية ورابطات لرعاية المرأة ومنظمات اجتماعية ودينية نسائية وهيئات مهنية نسائية. وتحدد معايير العضوية حسب كل منظمة من المنظمات التي تسجل سنويا لدى وزارة الشؤون الداخلية.

٣٤ - وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة إساءة استخدام المخدرات، أفضى قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ إلى إنشاء لجان لمنع إساءة استخدام المخدرات ومراقبتها على الصعيدين الوطني والمحلي.

٣٥ - وترجمت الاتفاقية إلى لغة ميانمار ونشرتها اللجنة الوطنية العاملة لشؤون المرأة من خلال نشر مقالات في المجلات وتنظيم محادثات في مختلف المدن. وتدرك الحكومة أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لترجمة هذه الاتفاقية إلى لغات مختلف الجماعات العرقية.

٣٦ - وختمت قائلة بأنها لم تتمكن من تقديم بيانات عن عدد السجينات ونسبة السجينات قياسا إلى عدد النساء ونسبة السجينات قياسا إلى نسبة السجناء. وأعربت عن اعتقادها بأن هذه النسب صغيرة. ويتم التمييز بين السجناء والسجينات اللائي يتمتعن ببعض المزايا بما في ذلك استبدال عقوبة الإعدام بعقوبة السجن مدى الحياة للحوامل والحق في الاحتفاظ بالأطفال الذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات معهن وإمكانية الإفراج عن الجانيات لأول مرة لحسن السيرة والسلوك وفقا لجسامة الجريمة المرتكبة.

٣٧ - **السيدة خان:** شكرت وفد ميانمار لتوفير معلومات وبيانات إضافية، وأعربت عن أملها في أن يعود مواطنو ميانمار الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين خارج الحدود إلى بلدهم و هو ما سيخفف العبء على البلدان المجاورة. وأعربت كذلك عن أملها في ألا تدخر سلطات ميانمار أي

جهد لرصد وضع المرأة والطفل في المناطق التي تعيش ويلات الصراعات المسلحة وحمايتهما من أي شكل من أشكال العنف أو الاعتداء. وأعربت عن ارتياحها لإحكام السيطرة على جماعات الثوار المسلحين، غير أنها لاحظت أن تشريد أشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال، دون رضاهم يشكل انتهاكا لحقين من حقوق الإنسان الأساسية المكفولة لهم وهما حرية التنقل واختيار مكان الإقامة. وأعربت عن سرورها أيضا لمنع السخرة، غير أنها اعتبرت بأنه يجب محاكمة المسؤولين عنها. وأعربت عن ثقتها بأن التقرير المقبل للدورة الطرف سوف يتضمن مزيدا من المعلومات بهذا الشأن.

٣٨ - وأشادت بارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في ميانمار لكنها طلبت تقديم معلومات إضافية عن التعليم الابتدائي، لاسيما عن إجبارية التعليم والموارد المالية المرصودة له على سبيل المثال. وأعربت عن استيائها لتقييد قبول النساء في عدد من المعاهد منها معهد طب الأسنان ومعاهد التكنولوجيا والزراعة.

٣٩ - وطلبت إلى الدولة الطرف أن توسع نطاق الدراسات التي تجريها بشأن العنف ضد المرأة التي تعتبر أكثر عرضة للمخاطر خارج بيتها، لاسيما في أوقات الحرب. وقالت إن التقرير لا يشير لا إلى الاغتصاب ولا إلى العنف الذي يمارسه بعض أعضاء المؤسسات الحكومية ضد المرأة. فلا يكفي القول بأن القوانين والمعايير الاجتماعية ستتغير مع زيادة تعلُّم المرأة إذ لابد من وضع تشريعات فعالة تستشرف المستقبل. وأضافت أنه على الرغم مما أحدثه الجهاز الوطني للنهوض بالمرأة من وقْع، فإنه من المؤسف ألا تتلقى لجنة ميانمار الوطنية لشؤون المرأة أي موارد بشرية أو مالية من الحكومة.

٤٠ - وفي معرض حديثها عن الصحة، أعادت تأكيد قلق اللجنة بشأن إصابة النساء بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وألحَّت على ضرورة تعزيز خدمات تنظيم الأسرة، لا سيما أن الدولة الطرف تعتبر من بين البلدان التي سجلت أعلى معدلات النمو الديموغرافي في جنوب شرق آسيا ومن البلدان التي سجلت معدلا عاليا في الإجهاض. وأعربت أخيرا عن أملها في أن يمنع الدستور الجديد التمييز على أساس نوع الجنس ودمج أحكام الاتفاقية في القانون المحلي.

٤١ - **السيدة كورتي**: أكدت أن اللجنة ليست هيئة سياسية ولا تحاول التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، غير أنها حثت الدولة الطرف على الالتفات إلى دعاوى اللجنة والرأي العام العالمي بشأن حالة السيدة داو أونغ سان سوكي التي مُنعت من حضور مراسم دفن زوجها. وقالت إن الدولة الطرف لم تُشر إلى سُبل كفالة حقوق الإنسان الكاملة لمجموعات الأقليات العرقية، لا سيما لنسائها. واعتبرت أنه لا يمكن بلوغ هذه الغاية إلا بتنفيذ استراتيجية طويلة الأمد في إطار نظام ديمقراطي.

٤٢ - **السيدة غونيسيكيري**: قالت بأنه لا يزال يتعين على اللجنة أن تُلزم ميانمار بمعايير الاتفاقية رغم وجودها في غمرة صراع داخلي. فعند اندلاع الصراعات الداخلية، تقع على عاتق الحكومات مسؤولية خاصة تتمثل في كفالة امتثال سلطات إنفاذ القوانين لمعايير حقوق الإنسان والتأكد من أنها تعلم جيدا بأنها ستحاسَب وتحاكَم عن انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما العنف الذي يمارس أثناء الحجز.

٤٣ - وقالت إنها مسرورة جدا لمعرفة أن تعديلات قد أُدخلت مؤخرا على قانونَي المدن والقرى اللذين ألغيا بشكل نهائي السخرة. وقالت إنها واثقة بأن الحكومة تتابع بتنظيم حملة فعالة للتوعية بهذه التعديلات وباعتماد آلية مواتية للرصد.

٤٤ - **السيدة منالو**: ذكَّرت الدولة الطرف بأنه لا يمكن تنفيذ المبادئ الأساسية للاتفاقية دون إقامة نظام ديمقراطي تشاركي ومجتمع مدني قوي. فما دامت الحكومة تتخلف عن إعادة المؤسسات الديمقراطية، فإن جهودها للنهوض بالمرأة ستظل واهية.

٤٥ - **السيدة شوب - شيلنغ:** قالت إن من بين الأشياء التي تشجعها أن حكومة ميانمار عاقدة العزم على إعادة النظام الديمقراطي إذ لا يمكن تنفيذ الاتفاقية تنفيذا تاما إلا في ظل الديمقراطية. وأيدت أعضاء اللجنة الذين حثوا على الإسراع بإعداد الدستور الجديد الذي تأمل أن يعكس الأحكام الواردة في جميع الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها ميانمار، بما في ذلك تعريف التمييز الوارد في المادة ١ من الاتفاقية وضرورة التعجيل بتحقيق مساواة فعلية بين الرجل و المرأة بموجب المادة ٤ (١) من الاتفاقية.

٤٦ - وأضافت أنه لاشك أن التغلب على الأنماط الجنسانية يستغرق أمدا طويلا، إلا أن هناك تدابير يمكن اتخاذها فورا و منها إلغاء نظام الحصص الذي يحد من عدد النساء اللائي يلتحقن بمعهد طب الأسنان وبمعاهد التكنولوجيا والحراجة والزراعة وعلم الأحياء البحرية والجيولوجيا. و قالت من الصعب القبول بحجة عجز المرأة البدني عن الاضطلاع بهذه المهن، لاسيما أن هناك مهنة تعتبر شاقة للغاية و مع ذلك يضطلع بها العديد من بنات حواء في ميانمار.

٤٧ - وأعربت عن سرورها بتسليم الدولة الطرف بضرورة توفير مزيد من البيانات المفصلة حسب نوع الجنس في تقريرها القادم. وقالت إنه من المشجع أيضا اعتبار انتشار الأمية لدى الإناث وانخفاض معدلات التحاق الفتيات بالمدارس وارتفاع معدلات انقطاعهن، لا سيما في المناطق الريفية، شواغل رئيسية في خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة. غير أنها قالت إنه قد يكون من الأجدى وضع أهداف رقمية مهما كانت متواضعة. وتتطلع إلى إدراج نتائج هذه الجهود في التقرير المقبل. وأعربت أيضا عن أملها في أن تتناول ميانمار في تقريرها مجالات أخرى من قبيل تحرير قوانين الإجهاض وترويج وسائل منع الحمل للحد من وفيات الأمهات بسبب عمليات إجهاض غير آمنة والنهوض بالحالة المالية والصحية للنساء اللائي تتجاوز أعمارهن ستين عاما واللائي يشكلن ضعف الرجال تقريبا في هذه الفئة العمرية.

٤٨ - واختتمت قائلة بأن هناك على حد علمها آليتين وطنيتين للنهوض بالمرأة هما لجنة ميانمار الوطنية للنهوض بالمرأة وهي هيئة مشتركة بين الوزارات لوضع السياسات غير ممولة من الحكومة ولجنة ميانمار الوطنية العاملة لشؤون المرأة وهي هيئة تنفيذية. وطلبت توضيح مصادر تمويل هذه الهيئة. وأكدت أن من شأن إتمام عملية السلام أن يؤدي إلى الإفراج عن موارد حكومية يمكن استعمال بعضها لتمويل برامج المرأة.

٤٩ - **السيدة هزيل:** أعربت عن قلقها إزاء تمويل الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة. فبدون اعتماد من الميزانية، سيكون من الصعب بلا شك على مختلف الوزارات الممثلة في اللجنة المكلفة بوضع السياسات الاضطلاع بمهامها الإضافية، وهذا الأمر أكثر انطباقا على اللجنة التنفيذية. وإذا كان أعضاء اللجان الفرعية التنفيذية كما قيل متطوعين فحسب، فإن ذلك يلقي بظلال من الشك على التزام الحكومة بالأهداف الواردة في خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة التي يفترض أن تقوم اللجان الفرعية بتنفيذها.

٥٠ - **السيدة أباكا:** لاحظت أن السجينة يمكنها أن تحتفظ بابنها إذا لم يكن يتجاوز عمره أربع سنوات وتساءلت عن المرافق المتاحة لتربية الطفل.

٥١ - **الرئيسة:** قالت إن اللجنة تقدِّر دمج خبيرتين مرموقتين في وفد ميانمار للرد على التساؤلات. وأضافت أن الوفد لاحظ أنه لا يزال ينبغي تهدئة مخاوف اللجنة إزاء مشكلة المشردين ومن بينهم عدد كبير من النساء والأطفال؛ وإزاء إدراج حقوق المرأة في الدستور الجديد؛ والحالة التي تعيش فيها الحائزة على جائزة نوبل للسلام السيدة داو أونغ سان سوكي. وأوضحت أن على الدولة الطرف أن تعلم بأن

اللجنة يجب عليها بوصفها إحدى الهيئات الست المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، أن تحقق في جميع الحالات التي تنطوي على انتهاك حقوق الإنسان للمرأة. وتشمل ولايتها حقوق النساء من مختلف الفئات العمرية والنساء في جميع مراحل وميادين الحياة، بما فيها الصحة والتعليم والحقوق الإنجابية والحقوق القانونية. وأعربت عن أملها في أن يكون بوسع الدولة الطرف تقديم النتائج التي تحققت بفضل البرامج التي وضعتها في تقريرها المقبل.

٥٢ - وختمت قائلة إن اللجنة طلبت إلى الدولة الطرف على وجه التحديد أن تنظر في الملاحظات الختامية للجنة وأن تعمم توصياتها في جميع المكاتب الحكومية المختصة وفي البلد ككل.

٥٣- **السيد مرا** (ميانمار): قال إن هذه المحاولة الأولى التي قامت بها ميانمار لإبلاغ اللجنة بما يجري فيها لتجربة قيمة ستمكن حكومة هذا البلد من معالجة الأمور التي تشغل بال اللجنة بقدر أكبر من العمق في تقريرها القادم.

٥٤ - وأضاف أنه يود تصحيح بعض الأخطاء في الفهم رغم أن اللجنة لا تأبه عادة بالتفاصيل السياسية. فميانمار دولة محبة للسلام تعتنق المذهب البودي وتكرس حكومتها جهودها لتحقيق السلام والدفع بعملية المؤتمر الوطني. وإذا كانت صياغة دستور جديد تستغرق بعض الوقت، فمرد ذلك إلى الرغبة في التوصل إلى نص يكفل حقوق مواطني ميانمار في المستقبل إذ اعتمدت الدساتير السابقة على عجلة فاشتملت على عيوب كثيرة.

٥٥ - وأكد عزم الحكومة الحالية على إعادة توحيد مختلف المجموعات العرقية التي يتألف منها البلد والتي تم التفريق فيما بينها إبان الاستعمار وعلى القضاء على التمييز الذي يرجع عهده إلى الحقبة الاستعمارية. وأوضح بأن ١٧ من أصل ١٨ جماعة مسلحة قد سلمت حتى الآن أسلحتها واندمجت في الحياة العامة وبأن معظم الأعمال الوحشية المبلغ عنها تتم على يد الجماعة المتبقية كما تم افتتاح معظم المناطق الحدودية المغلقة بسبب أعمال الاقتتال لتنمية الموارد الحرجية التي تزخر بها.

٥٦ - وأكد للجنة أن السيدة داو أونغ سان سو كي تتمتع بالقدر الكافي من الحرية للتنقل. وأن عدم حضور مراسم دفن زوجها كان بمحض إرادتها. وقال إن من الصعب عليه إدراك ما قامت به هذه المرأة التي جلبت الصراع و الشقاق إلى بلدها لتحوز بجائزة نوبل.

٥٧ - وأكد للجنة أيضا أن الاتفاقية قد ترجمت إلى لغة ميانمار وأنها ستنشر وتراعى على نطاق واسع نظرا لما يتميز أفراد القوات المسلحة من انضباط كبير، باستثناء عدد قليل منهم. ونظرا لما جناه وفده من ثمار من حواره المباشر مع اللجنة، طلب إلى رئيسها أن يزور بلده ليعاين عن كثب ما يتخذه من إجراءات.

٥٨ - **الرئيسة:** أعربت نيابة عن اللجنة عن شكرها لرئيس وفد ميانمار لما قدمه من أجوبة صريحة و مؤثرة و قالت إنها ستولي اهتماما كبيرا لبحث إمكانية زيارة أحد أعضاء اللجنة ميانمار.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.